الفصل الثاني

التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية

1. معالم التنظير في علم اجتماع التنمية
2. مجالات التنظير في علم اجتماع التنمية

أولا ـــــ نظرية التحديث

أ) التحديث وارتباطه ببعض المفاهيم السوسيولوجية

ب) الأصول الفكرية لنظرية التحديث

1. إميل دوركايم وأفكاره التحديثية
2. الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي لنموذج دوركايم
3. ماكس فيبر ونموذجه المثالي للمجتمع الحديث
4. الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي للنموذج الفيبري

جـ) الأسس العامة لنظرية التحديث

د) أهم الاتجاهات الفرعية لنظرية التحديث

هـ) الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي لنظرية التحديث

الفصل الثاني

التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية

1) - معالم التنظير في علم اجتماع التنمية

إن الظروف الجديدة التي عرفتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي مقدمتها تلك التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، والتي كانت في حد ذاتها هي الأخرى نتيجة لأحداث هامة تصدرتها الثورتين الفرنسية والصناعية، مثل هذه الظروف أثرت كثيرا في رسم وتحديد المعالم الفكرية لعلم الاجتماع، كآخر علم أستقل عن الفلسفة. وقد جاء علم الاجتماع ـ عند كونت A.Comte خصوصا ـ كاستجابة لمشكلة النظام ORDERالتي برزت بإلحاح كبير. وهذا ما يؤكده" روبرت نسبت "Robert Nisbet في كتابه : التراث السوسيولوجي THE SOCIOLOGICAL TRADITION ، حين يقول: " يمكن فهم الأفكار الأساسية في علم الاجتماع الأوروبي فهما جيدا على أنها استجابات لمشكلة النظام القديم تحت تأثير نزعة التصنيع والديمقراطية الثورية ، وهذه هي النتيجة الوحيدة التي يتوصل إليها الفرد عندما ينظر إلى طابع الأفكار، وطبيعة الأعمال التي ظهرت فيها هذه الأفكار، وعلاقة كل فكرة وكل عمل بالعصر الذي ظهر فيه" [زايد، 1981، 34].

والمؤكد أن إبراز مدى الاهتمام بمشكلة النظام لا ينبغي أن يقودنا إلى القول بأن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة أعراض التفكك الاجتماعي. إذ أنه وأمام هذا التعارض، تبرز حقيقة أساسية مؤداها أن النظام العام هو الغاية المنشودة التي يتوخاها كل علماء الاجتماع.

غير أن مظاهر عدم التوازن وعدم الاستقرار التي تنشأ من خلال الصراع بين جماعات المجتمع أو أفراده في تنافسهم على مصادر السلطة بمفهومها الواسع أو حتى الصراعات الفكرية، مثل كل هذه، هي مظاهر لا تجد لها مكانا تحتله في النسق النظري الذي يتبناه مؤيدو مسألة النظام. لذلك فقد جاء علم الاجتماع في بدايات ظهوره متحيزا، واعتُبر بناءا على ذلك علما محافظا.

وبغض النظر عن أولئك الذين يهتمون بمشكلة النظام أو غيرهم، فإن اهتمامات علماء الاجتماع آنئذ تركزت على محاولة فهم البناء الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الجديد. فقد كانت التغييرات التي أحدثتها الثورة الصناعية مثلا، وكما يرى " دوب DOBB ": " غير اعتيادية تماما، لو حكمنا عليها بمنظار القرون السابقة، حيث شهدت تلك الفترة تحولا كبيرا من المفهوم الساكن نوعا ما عن العالم، حيث كان التحول عن التقاليد مناقضا للطبيعة، إلى مفهوم التقدم كقانون للحياة، ومفهوم التحسين المستمر كحالة اعتيادية في المجتمع السليم" [ويبستر، 1986، 58]. لذلك فإن الاهتمام أصبح منصبا على تفسير مثل هذه التحولات والتغييرات.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه التحولات والتغييرات لم تصب كافة الدول الأوروبية بنفس الدرجة، حيث أن الكثير منها مثل أسبانيا، البرتغال والدول الاسكندنافية (النرويج، فنلندا، السويد والدانمارك) قد بقيت غير متأثرة بحركة التصنيع نسبيا. في حين عرفت بعضها مثل فرنسا، بريطانيا وألمانيا سرعة فائقة وشدة كبيرة في التغيير. حتى قُدّرت من البعض على أنها فترة التحول الكبير، ووُصف الاضطراب الاجتماعي الحاد الذي أحدثته بالتخريبات التي سببها المصنع الشيطاني [ويبستر، 1986، 57].

إن هذه التحولات والتغييرات التي شهدتها أوروبا دفعت علماء الاجتماع إلى محاولة فهم هذا البناء الجديد. وبطبيعة الحال فإن محاولة من هذا القبيل من شأنها أن تدفع مثل هؤلاء العلماء إلى إقامة تفرقة بين المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة النشأة وبقية المجتمعات الأخرى سواء أكانت معاصرة أو تاريخية (في الحاضر أو الماضي).

ففي سعي هؤلاء العلماء لوصف وفهم هذه التغيرات التي مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانية وظهور الصناعة. بدأت تبرز محاولة تنميط هذه المجتمعات الجديدة، وذلك بتعداد الخصائص التي تميزها. في مقابل تلك السمات والخصائص التي تخص المجتمعات غير الأوروبية عموديا وأفقيا (في الحاضر وفي الماضي).

وعلى غرار هذا التصنيف أو محاولة التنميط، ظهر مفهوما التحديث والتقليد (Tradition & Modernization). ليكون الأول صفة للمجتمعات الأوروبية الرأسمالية، ويقتصر المفهوم الثاني على ما عداها، وبخاصة منها دول العالم الثالث أو الدول النامية (المتخلفة). واستنادا إلى ذلك، أهتم الكثير من علماء الاجتماع (الغربيين خصوصا) بإقامة نماذج " مثالية " تعكس خصائص المجتمع الأوروبي الجديد، ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي (غير الأوروبي).

ونحن هنا لا تعنينا تلك التحولات البنائية التي طرأت على أوروبا في حد ذاتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بقدر ما تعنينا النتائج الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي كانت نتيجة لتلك التحولات الجذرية وانعكاساتها المختلفة على بقية أنحاء العالم، ولعل أبرز تلك النتائج هي تلك التحولات البعيدة المدى التي مست المجتمع الإنساني برمته من جراء ظهور الرأسمالية والتوسع الاستعماري،

والسيطرة الإمبريالية، ثم الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي في جزء كبير منه، والهيمنة شبه التامة لأمريكا على بقية العالم، وتأييد ذلك من خلال القول بنهاية الإيديولوجيا على حد تعبير الياباني- الأمريكي " فوكوياما"، ومعارضة "ساموبل هانتنتون" بتأكيده على صراع الحضارات. وفي هذا الصدد فنحن نؤمن بضرورة حوار الحضارات والثقافات والمعتقدات، ولقد مثلت كل هذه التحولات وغيرها معالم متميزة لبناءات نظرية في علم الاجتماع.

وعموما يمكننا القول أن البحث الاجتماعي ومن خلاله علم الاجتماع الكلاسيكي كان مهتما بصورة كبيرة بما يجري في المجتمعات الغربية ، وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن علم الاجتماع الغربي ــ في بداياته الأولى على الأقل ــ كان يغلب عليه طابع المحلية. أما عن البحوث في البلدان الأخرى غير الأوروبية (النامية) فقد كان يقوم بها عادة أنثربولوجيون مهتمون بأنماط الحضارة ما قبل الصناعية (التي مرت بها أوروبا أو يفترض أنها كذلك)، وليس بعمليات البحث الاجتماعي المرتبطة بأنماط التنمية العالمية وتمفصل الكل في نسيج متداخل، وكذلك مراعاة الواقع المتميز.

2) **مجالات التنظير في علم اجتماع التنمية:**

إن الباحث في علم الاجتماع وما يتفرع عنه من تخصصات، وبخاصة في علم اجتماع التنمية THE SOCIOLOGY OF DEVELOPMENT، لا ينبغي أن يتجاهل الاتجاهين السائدين في النظرية السوسيولوجية عامة، وهما الاتجاه المحافظ بكافة أشكاله ومداخله، والاتجاه الراديكالي بكل أشكاله ومداخله وأهدافه.

واستنادا لهذه الثنائية النظرية، يفسر ممثلو الاتجاه المحافظ بكل امتداداته مظاهر التقدم والنمو والتخلف في ضوء مقولات فكرية، قيمية، سيكولوجية

وبيولوجية ... وما شابه ذلك، مركزين في ذلك على قضايا النظام، التساند، التلاغم، والتوازن داخل النسق، من خلال حتمية الالتزام بالبناء القيمي والأخلاقي القائم في المجتمعات الرأسمالية (نماذج نمطية بنائية). ويرجعون مظاهر الفوضى، التوتر، الصراع والتخلف (التي تخص الدول النامية) إلى ضعف الصفوة المسيرة، وعدم قدرتها على الضبط والتنظيم. أما أنصار الاتجاه الراديكالي، فيعللون قضايا التخلف والتقدم والنمو ... في ضوء متغيرات علاقات وقوى الإنتاج، وعلاقات السيطرة والصراع الطبقي في سياقات تاريخية متميزة.

وامتدادا لهذين الاتجاهين النظريين تفرعت محاولات كثيرة على امتداد مجالات وتخصصات علم الاجتماع عموما. ففي علم اجتماع التنمية يمكن تصنيف الاتجاهات النظرية التي تشكل تراثه النظري، إلى اتجاهين ــ وذلك على غرار النظرية السوسيولوجية ــ أحدهما مادي والآخر مثالي. إلى جانب بعض المحاولات التكاملية أو البدائل النظرية (كالبديل الإسلامي مثلا) والتي ما تزال تحتاج إلى المزيد من التنقيح والبلورة من خلال محكية واقعية ذات خصوصيات، لكنها غير منعزلة عن السياق المعرفي العام (التكامل المعرفي والخصوصية التاريخية). حيث نجد أن" كارل ماركس " K. MARX، مثلما هو الحال بالنسبة للاتجاه الراديكالي، قد أرسى دعائم الاتجاه الأول. بينما أقام "ماكس فيبر M. WEBER " أسس الاتجاه الثاني.

وتأسيسا على هذا توجد اليوم مدرستين بارزتين ومتميزتين في مجال التنمية: المدرسة الأولى، وهي التي اشتهرت في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، والتي تسمى *بنظرية التحديث* MODERNIZATION THEORY وهي التي تقدم عرضا للأوجه العامة لعملية التنمية باعتمادها أساسا على تحليلات " دوركايم E. DURKHEIM " و" ماكس فيبر".

أما المدرسة الثانية والتي أصبحت تحتل موقعا مركزيا في مناقشات التنمية منذ بداية السبعينيات من هذا القرن، فهي التي تعرف باسم ***نظرية التبعية*** DEPENDENCY THEORY أو ***نظرية التخلف*** UNDERDEVELOPMEN THEORY، وتستمد أفكارها من تحليلات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي وضعها "ماركس".

وتتفرع عن هاتين النظريتين اتجاهات فرعية ينطلق كل واحد منها بشكل أو بآخر من الإسهامات التي قدمها أولئك الرواد (ماركس، دوركايم وفيبر). فمثلا نجد أن اتجاه النماذج والمؤشرات يستعين بفكرة النموذج المثالي التي طورها " ماكس فيبر". أما الاتجاه الماركسي الجديد فيحاول تعديل الصياغات الماركسية الكلاسيكية لكي تتلاءم مع الواقع الدولي الجديد. في حين تحاول اتجاهات أخرى كالاتجاه الانتشاري مثلا، التأليف بين بعض أفكار كل من" كارل ماركس " و" ماكس فيبر"، وهكذا دواليك. وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل لاحقا.

أولا) نظرية التحديث THEORY OF MODERNIZATION

ا) التحديث وارتباطه ببعض المفاهيم السوسيولوجية:

يشير التحديث إلى تحول المجتمعات من نمط بسيط وتقليدي إلى نمط آخر يتصف بالتعقيد والتصنيع، حيث أن التغيرات الاقتصادية هي الأكثر وضوحا.

والتحديث كعملية هو تلك القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة في مجالات السياسة والضبط الاجتماعي، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة، وكذلك المظاهر الأخرى التي صاحبت هذه العملية في المجتمعات

الأوروبية، مثل ذيوع الاتجاه العقلي، والاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية، والاستفادة من النظرية في الاستخدامات العلمية، وتدعيم مقومات التنظيم والإدارة الرشيدة، وهذا ما يؤكده كل من "أحمد زايد" و "اعتماد علام" بقولهما: " تعتبر عملية التحديث نوعا من الثورة الدائمة التي لا تقف عند تحقيق هدف نهائي، فالتحديث عملية مستمرة ومتصلة نلاحظها منذ الطور الأول للحداثة واتصاله بالطور الانتقالي التالي، الذي يفضي بدوره للطور الحديث الذي نعيشه في الوقت الراهن. وهذا الطور الأخير يحمل لنا مؤشرات على شكل نبضات مضيئة ومشرقة لحالة المجتمعات في المستقبل، والتي تعرف بمجتمعات ما بعد الحداثة Post- Modern Societies . والمجالات الرئيسية الثلاثة لعملية التحديث هي: الاجتماعي، السياسي والاقتصادي... إذ تؤثر عملية التحديث في مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ففي المجال الاقتصادي قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع، والدليل على ذلك أن ظهور الثورة الصناعية في انكلترا، كما نعلم، جعلها أول مجتمع حديث في العالم. ويتجلى التحديث في هذا المجال من خلال بعدين أساسيين هما: التنمية الاقتصادية ECONOMIC DEVELOPMENT والتوسع الاقتصادي ECONOMIC EXPANSION ، بحيث تكتسب البنية الاقتصادية مجموعة من السمات والخصائص تمثل في مجموعها نموذجا مثاليا. وتأتي في صدارة هذه الخصائص الاستخدام الواسع للطاقة والتقنية العالية المستوى في كل النشاطات الاقتصادية.

وفي المجال السياسي، كانت الديمقراطية بمفهومها الواسع تمثل سمة أساسية للمجتمع الحديث (ولا تزال). وفي الوقت الراهن تعتبر النظم السياسية أكثر تناغما مع التحديث طالما استطاعت أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

أما في المجال الاجتماعي، فإن الأشكال المتعددة من التنظيمات الاجتماعية (تنظيمات المجتمع المدني) تتناغم مع التحديث طالما استطاعت أن تحدث التغييرات اللازمة في نمط الشخصية والمعايير والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة في المجتمع. وتبرز ملامح التحديث في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المؤشرات لعل أهمها تلك التغيرات البنائية والديموغرافية التي تمس الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والتي تؤثر على المجتمع ككل، واتساع ظاهرة التحضر، وتقلص التباين في أشكال الاستهلاك وباقي المجالات الأخرى كالتعليم والصحة وما إلى ذلك [زايد وعلام، 1992، 99-105].

إن التحديث ببساطة هو مستوى من التمايز والتباين الناجم أساسا عن ظاهرة تقسيم العمل، البيروقراطية وانتشار الصناعة. وعليه فإن ما يميز المجتمعات الحديثة (الأوروبية) ليس هو مقدار تمايزها عن المجتمعات التقليدية فحسب، وإنما لأنها متمايزة داخليا بشكل آخر. فالمؤسسات البيروقراطية، والمشروعات الصناعية هي حديثة، لأنها تقوم على تمييز الأفراد داخلها ــ على الأقل نظريا ــ وفقا لمساهماتهم التأهيلية التي يقدمونها في مهمتهم المفيدة اجتماعيا، وذلك بدل تمييزهم استنادا إلى أصولهم وانتسابهم العائلي أو المحلي أو الجهوي أو القبلي (مثلما هو حاصل بمجتمعات العالم المتخلف). كما أن نظام التدرج STRATIFICATIONوالحراك الاجتماعي SOCIAL MOBILITYفي المجتمعات الحديثة يستجيبان لمتطلبات استحقاقية شخصية تؤهل صاحبها لتقلد أي منصب وظيفي دون أية اعتبارات أخرى، ماعدا الأهلية.

والملاحظ أن الشروط الفعلية والعملية لعمل المجتمعات الحديثة تبقى بعيدة جدا عن تلبية مثل هذه الشروط المثالية، ولكن الرجوع الدائم إلى هذه المبادئ ومحاولة

تجسيدها ولو جزئيا في مؤسسات يفترض فيها تشجيعها، أو على الأقل احترامها، يشكل إحدى خصائص المجتمعات الحديثة.

والحاصل أن التحديث كمفهوم ارتبط بتوجيهات إيديولوجية أو سياسية أو فكرية، وهي في مجموعها تدور حول استعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم "المتخلفة" السائدة بالدول الأخرى (النامية).

ومن هنا ولأن التحديث قد نشأ في الغرب، فإنه ارتبط بمفهوم **التغريب** WESTERNIZATION، والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها... من البنى التي ظهرت في غرب أوروبا (وهذه الأنساق نجدها متضمنة في نظرية التحديث). فالتغريب إذن، يعني إحلال النظم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية، وبالتالي إرساء النظام الرأسمالي الليبرالي، واقتصاديات السوق والتعددية الحزبية والديمقراطية الغربية وغير ذلك من النظم والممارسات.

والقول بأن التحديث / التغريب هو اكتساب الطابع الغربي هو تحيز واضح من حيث دلالات المفهوم عموما. أما من حيث اعتباره تصور نظري، فهذا ما تتبناه نظرية التحديث كامتداد فكري ـ إيديولوجي للنظرية الوظيفية في علم الاجتماع عموما.

إن حصر عملية التحديث / التغريب في كونها حركة ترشيد وتغريب Rationalization & Westernization هو القبول بمزيد من التبعية، وذلك لأن التحديث وفقا للمنظور الغربي قد عجز عن فهم خصوصيات الدول الأخرى وحقيقة النمو فيها، وإمكاناتها الذاتية. إنه في رأي البعض عبارة عن صورة جديدة من صور فرض التبعية على هذه الدول.

إلا أنه من الصعب حتى في حالة التحديث اليابانية، الاعتراض على كونها اقتبست بشكل واسع من مخزون المعارف المنجزة في الغرب، إن المسألة التي يبدو أنها حسمت إيجابا فيما يتعلق باليابان ــ وتبقى مطروحة بإلحاح لدى الدول النامية ــ هي معرفة ما إذا كان تعرض هذه المجتمعات الأخيرة (التقليدية) ــ سلميا كان أم بعنف، عن قصد أو عن غير قصد ــ للتحديث الغربي يمكن أن يحدث دون أن تكون الهوية الثقافية أو الخصوصية التاريخو ــ ثقافية لهؤلاء في خطر [بودون و بوريكو، 1986، 148: 154].

كما يرتبط التحديث بالنسبة للبعض بعمليتي **العلمنة والتبقرط**، فإذا كانت العلمنة تشير إلى ذلك التوسع المستمر والسريع للمعرفة العلمية بفروعها وتطبيقاتها التقنية في إنتاج السلع والخدمات، باستخدام كل ما هو مبتكر من أشكال الطاقة المستحدثة بما يحقق تعظيم الكفاية. بكلمة أخرى، أن العلمنة تتمثل في تلك الأنشطة التي تتصف بالرشادة والتنظيم وتدور حول القيم النفعية واللاشخصية.

واستنادا إلى الثنائي أحمد زايد واعتماد علام، فإن العلمنة تعرف تبعا لثلاثة محددات ترتبط فيما بينها، وهذه المحددات هي:

ا) نمط الفعل الاجتماعي؛

ب) تخصصية المؤسسات واختلافاتها؛

ج) التوجه نحو التغير.

"أما التبقرط فهو العملية التي من خلالها يأخذ التنظيم الرسمي للعمل في اكتساب الخصائص البيروقراطية، وتعتبر رسمية القواعد واللوائح المنظمة للنشاط التنظيمي الجانب الرئيسي لعملية التبقرط. ويتنامى التبقرط ويتفاوت من تنظيم

رسمي لآخر، فالتبقرط هو أهم عمليات التحديث. إضافة إلى أنه أصبح من مقومات العصر، حيث يغزو التبقرط مختلف ميادين النشاط الإنساني، كالصناعة والتجارة والزراعة والخدمات. ولعل أبرز ما يرتبط حديثا بعملية التبقرط هو ما يعرف بالثورة الإدارية التي تنمو بشكل متزايد في قطاع الخدمات داخل الدولة الحديثة" [زايد وعلام، 1992، 111].

ويرتبط التحديث لدى بعض الدارسين **بالتحضر** وحجتهم في ذلك أن أغلب برامج التحديث تركز على إرساء أساسيات التصنيع بكافة أشكاله وصوره. وهذه الأساسيات هي في الغالب يتم تنفيذها داخل مناطق حضرية (وحتى إن كانت غير حضرية فإنها تبدأ في التحول نحو ذلك)، وإرساء دعائم الصناعة في هذه المناطق الحضرية يجعلها تتحول إلى مناطق جذب، فهذا "دانيال لورنر D. Lerner" يؤكد على تكامل كل من التحديث والتحضر، معتقدا أن كل الدول قد تزامن فيها التحديث مع التحضر ما عدا الصين. والواقع أن التحضر ما هو إلا نتيجة للتحديث.

كما لا يفوتنا التذكير بأن هناك تلازما بين التحديث و**الرأسمالية**، وذلك من حيث إضفاء الصفة الرأسمالية لأشكال الإنتاج. وفي هذا السياق كذلك يمكن الكلام عن **العولمة** Globalization وما تحظى به من إستقطاب حاد، ومفروض في الغالب، وبخاصة في الآونة الأخيرة، حيث ساد الاعتقاد بأن العولمة هي المحصلة النهائية للتحديث، أو بالأحرى نمطا متقدما له، إنها تحديدا عبارة عن مجتمع ما بعد الحداثة POST- MODERN SOSIETY .

وأيا كانت المفاهيم المستعملة، فإن التحديث من خلال علم اجتماع التنمية هو نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي ــ الحديث. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فكرة الثنائيات قد انتقدت بشدة (وهذا ما سنعود إليه لاحقا).

ويبقى أن نؤكد على أن التحديث في بداياته الأولى، أفاد الدول الأوروبية كثيرا وسمح لها بمد سلطتها التي لم يكن ممكنا مقاومتها لمدة طويلة على القارات الأخرى. فهل ينجم عن ذلك أن التحديث يعني حاليا بالنسبة للبلدان غير الأوروبية المرور بنفس التجربة التاريخية (؟) أم الخضوع بالضرورة إلى تبعية أكثر فأكثر عمقا حيال الغرب.

ب) **الأصول الفكرية لنظرية التحديث :**

سبقت الإشارة إلى وجود مدرستين متميزتين لفهم واقع البلدان النامية. وسنعرض لاحقا لأهم التحليلات النظرية لهاتين المدرستين بتياراتهما المختلفة. وذلك من خلال التطرق إلى الأسس النظرية التي تقوم عليها كل مدرسة وتحديد أهم التيارات التي تفرعت عن كل منهما، وأهم الدعائم المنهجية والنظرية لكل تيار فرعي مع إبراز رواد كل تيار (اتجاه فرعي)، ويتبع كل ذلك عرض نقدي للدراسات والتحليلات التي قام بها أتباع كل اتجاه فرعي، وذلك من أجل الوقوف على مدى كفاءة ما يطرحونه نظريا وإلى أي حد يصدق ما يطرحونه في تفسير وفهم واقع البلدان النامية.

وثمة محددان منهجيان ينبغي مراعاتهما من أجل بلورة كل ذلك. الأول، وهو أنه نظرا لضخامة المادة النظرية المتوفرة عن كل مدرسة واتجاهاتها الفرعية، فسيتم الاقتصار فقط على آراء أهم الرواد، لأن محاولة تقصي التفاصيل وآراء مفكرين آخرين (وهم كثيرون) لا تخرج عن كونها تنويعا وتكرارا لآراء الرواد.

أما المحدد الثاني فيتلخص في إرجاء التعليقات النقدية في صيغة الكفاءة النظرية والمصداقية الواقعية حتى الانتهاء من عرض آراء كل مدرسة بتفرعاتها، وذلك تحاشيا للتكرار، إذ أنه بالرغم من وجود اختلافات نسبية بين مختلف

الاتجاهات الفرعية لكل مدرسة، فإنها تبقى اختلافات في الدرجة وليس في النوع، وهي تكاد تتشابه عندها جميعا، وذلك ببساطة لأن أصولها مشتركة.

وإذا كانت نظرية التحديث قد تبلورت بشكل أساسي ــ كما سبقت الإشارة ــ في خمسينيات وستينيات هذا القرن، فإن أصولها النظرية تعود إلى أبعد من ذلك. إذ أنه وكما أوضحنا، فإن مدرسة التحديث تستمد محدداتها المنهجية والنظرية أساسا من الوظيفية، ولذلك فهي امتداد طبيعي لآراء أهم رواد هذا الاتجاه، ويأتي في مقدمتهم "إميل دوركايم" و "ماكس فيبر"، ثم تشكلت أكثر تبعا لأفكار " تالكوت بارسونز T. PARSONS "؛ ولذلك وجب الإطلاع على أراء هؤلاء المفكرين فيما يخص هذه المسألة، حتى يتسنى لنا فهم الدعائم الأساسية والأبعاد الحقيقية لنظرية التحديث في سياقها السوسيولوجي، آخذين في الاعتبار التسلسل المنطقي من العام إلى الخاص فالوحيد.

1) ــ <u>إميل دوركايم وأفكاره التحديثية</u>:

هو الذي نادى بفكرة تطور المجتمع، من المجتمع البدائي إلى المجتمع الحديث. وقد كان تركيزه منصبا على كيفية تكوين مجتمعات مستقرة ومتماسكة مع الزيادة في التعقيد والكثافة السكانية والتخصص وتقسيم العمل. وبناء على ذلك نجده ــ أي دوركايم ــ يفرق بين نوعين من المجتمعات:

ا) المجتمع التقليدي (البدائي).

ب) المجتمع الحديث (المعقد).

وكل من المجتمعين يتميز بشكل مغاير من التماسك والتضامن بين أعضائه وذلك وفقا لخصائص كل منهما.

فالتضامن والتماسك بالنسبة للمجتمع التقليدي هو تضامن ميكانيكي أو آلي MECAHANICAL SOLIDARITY. أما التضامن بالنسبة للمجتمع الحديث أو المعقد فهو تضامن عضوي ORGANIC SOLIDARITY.

إن المجتمع التقليدي المتضامن ميكانيكيا يتميز بأن مجموعاته المستقلة عن بعضها هي متشابهة فيما بينها كثيرا، ومتمسكة بنمط صارم من القيم والمعتقدات التقليدية (سيادة الضمير الجمعي، جزاءات عرفية رادعة ...)، وهذا التشابه بين المجموعات ضمن المجتمع التقليدي لا يعني أنها (أي المجموعات) تعتمد بشدة إحداها عن الأخرى، بل يعني العكس تماما، فكل مجموعة رغم تشابهها مع المجموعات الأخرى هي ــ نسبيا ــ مكتفية ذاتيا. حيث أن أعضاءها يقومون بكل العمليات بمعزل عن المجموعات الأخرى، بمعنى أن كل مجموعة هي عبارة عن وحدة متميزة ضمن المجتمع الكبير الذي تتواجد فيه. ولهذا يسمي " دوركايم " هذا المجتمع أحيانا " المجتمع المجزأ " SEGMENTAL SOCIETY(ويبستر، 1986، 62).

وفي المقابل نجد المجتمع الحديث، المتضامن عضويا. حيث أنه وكما نجد الخلايا في الكائن الحي تختلف فيما بينها لتشكل أعضاء متخصصة تعتمد في بقائها واستمرارها على وظائف الأعضاء الأخرى، كذلك بالنسبة للمجتمع الحديث المعقد (المماثلة العضوية)، أين تظهر مؤسسات متخصصة لتتعامل مع بعض الحاجات الاجتماعية الخاصة. وبهذا يوجد المجتمع الحديث الذي يعتبر أكثر تعقيدا واندماجا، ويتصف بالتماسك العضوي، حيث أن كل جزء فيه يشبه عضوا من أعضاء الكائن الحي، متخصص وظيفيا ويعتمد في بقائه على بقية الأجزاء، إذ أنه في مثل هذا المجتمع ونتيجة لتزايد عدد وكثافة السكان، يزيد التنافس بين الناس على الموارد القليلة نسبيا (مالتوس)، وعندما يشتد التنافس لابد من إيجاد حلول اجتماعية لتفادي الهلاك. إذن ولكي يستمر المجتمع ويتكيف مع الظروف الجديدة، أصبحت الحاجة

إلى المزيد من تقسيم العمل والتخصص الوظيفي. وبهذا يكـــون المجتمـــع الحديـــث المتماسك عضويا قد أوجد نمطا جديدا من الأخلاقية ونظاما لقواعـــد الســـلوك (أي قواعد اجتماعية) تؤطر بصرامة أقل مما هي عليه في المجتمع التقليدي (صرامـــة الضمير الجمعي)، النشاطات الاجتماعية الأوسع والأكثر تعقيدا وتساندا فيما بينـــها. وهذا يعني أن الفرد " الحديث " يملك قدرا أكبر من حرية الفعل داخل الإطار العـــام للقيود الأخلاقية التي ما يزال الضمـــير الجمعـــي يفرضـــها [وبيســـتر، 1986، 63]، والجدير ملاحظته هو الاختفاء النسبي لسلطة الضمير الجمعي في هذا النـــوع مـــن المجتمع.

ما يمكن أن نستخلصه، هو أن دوركايم يعتبر الحداثة تقدما، وذلك كلما أصبـــح المجتمع الحديث أكثر تنوعا في ثقافته وأقل صرامة، وأتاح مجالا أكبر لحرية التعبير لدى الأفراد. بمعنى آخر أن التحديث هو اكتساب المجتمـــع للخصـــائص بالخانـــة الأولى والتخلي عن تلك المحصورة بالخانة الثانية، والتي نوضحـــها فـــي الجـــدول الموالي:

خصائص المجتمع المعقد (العضوي)	خصائص المجتمع التقليدي (الميكانيكي)
ـ التضامن عضوي.	ـ التضامن آلي.
ـ وجود مؤسســـات متخصصـــة تحتاج كل منها للأخـــرى وذلـــك لوجود تماسك يعـــرف بالتماســـك العضوي كما هو الحـــال بالنســـبة لخلايا الجسم وأعضائه، وهذا مـــا	ـ الجماعات مستقلة عن بعضـــها ومتشابهة فيما بينها ومتمسكة بـــالقيم والمعتقدات التقليدية، وهذا التشـــابه لا يعني أنها تعتمد علـــى بعضـــها بشدة وإنما كل مجموعة مكتفيـــة

يفسر الاعتماد المتبادل للأجزاء.	ذاتيا؛ لذلك يطلق عليه أحيانا اسم المجتمع المجزأ Segmental Society.
ـ اعتماد الفرد على المجتمع، لأنه يعتمد على الأجزاء التي يتركب منها المجتمع.	ـ الفرد يتحرك مباشرة في المجتمع دون وساطة.
ـ المجتمع نظام لمختلف الوظائف الخاصة (المتعددة والمعقدة) التي تحدد وحدة علاقاته.	ـ المجتمع عبارة عن كلية منظمة بدرجة متفاوتة، وتتكون هذه الكلية من المعتقدات والمشاعر بين أعضاء كل الجماعة.
ـ امتلاك الفرد حرية الفعل داخل الإطار العام للقيود الأخلاقية مع خفوت الضمير الجمعي، وسيادة القانون التعاقدي (قانون مدني).	ـ الامتثال الصارم للضمير الجمعي، وسيادة القانون الردعي (قانون جزائي).
ـ عمليات عكسية، حيث أن قوة المجتمع تكمن في اختلاف أعضائه الذين يتولى كل واحد منهم دورا محددا.	ـ يمتاز المجتمع بالقوة في حالة ما إذا كانت الأفكار والاتجاهات عامة ومنتشرة بين كل أعضائه بشكل قوي.
ـ المكانة مكتسبة ترجع للوظيفة التي يمارسها الشخص.	ـ المكانة موروثة حيث تقوم على انتماءات الفرد ونسبه.
ـ التنوع الثقافي (التماثل المتبادل/ التعاون العضوي).	ـ التجانس والتشابه (المثالية/الآلية).

2) ـــ الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي لنموذج " دوركايم " :

سنتتبع لاحقا، وفي شكل نقاط متتالية أهم الأفكار التي توضح مدى الكفـــاءة النظرية والصدق الأمبريقي لنموذج "دوركايم" التحديثي.

1) إن المجتمعات الآلية المتمايزة عن بعضها البعض، المكتفية ذاتيا فيمـــا بينـــها والمستقلة الجماعات داخليا، قد ترتبط بين أعضائها روابط النسب، وبالتالي روابـــط القرابة. وذلك لأن روابط النسب في جيل مثلا (33 سنة) تؤدي إلـــى خلـــق روابـــط القرابة في الجيل الثاني، إلى جانب روابط المشـــاركة فـــي الطقـــوس والتحالفـــات السياسية (الأولية). وكل هذا يقودنا إلى القول بأن المجتمعات البسيطة قد تكون أكـــثر تماسكا من المجتمعات المعقدة.

2) لا يعني خفوت وتدهور التضامن الآلي أثناء عملية التحديث نهايـــة الإجمـــاع الأخلاقي، ولكن الملاحظ واقعيا أن التضامن العضوي يتسم بإجماع أخلاقـــي أكـــثر غموضا ليحدد معايير خاصة للسلوك لكل أعضاء المجتمع، ولكن كل ما في الأمـــر أنه يساعد في التأكيد علي تعددية معيارية ومدى الالتزام بها من قبل الأفراد.

3) إن نمو تقسيم العمل يصحبه تشكل جديد من التضامن الاجتماعي على غـــرار اختفاء الشكل السابق، التقليدي، كنتيجة انهيار البنـــاء الطـــائفي الـــذي كـــان يســـود المجتمع. وحسب " دوركايم " فليس تقسيم العمل في حد ذاته هو المسؤول عن اختفاء البناء الطائفي والتضامن الآلي، وإنما زيادة التفاعل الاجتماعي الناتج عـــن الكثافـــة السكانية والتي تكون مصحوبة بتنافس مكثف وقد يكون حادا، ولتفادي الانهيار مـــن جراء ذلك يبقى تقسيم العمل هو الحل، حيث يخلق مظاهر للتنوع والاعتماد المتبادل. وإذا كان " دوركايم " يعترف بأن هناك درجات من الطائفية، أي تدرج فـــي عمليـــة التحديث الاجتماعي تنهض على اختفاء وانهيار السمات الطائفية وانتشار ونمو بـــدلا

من ذلك مظاهر التنوع والاعتماد المتبادل والتي تمثل النقيض المنطقي للأولى. فإن مصداقية هذا الطرح يفندها الواقع إلى حد كبير، فالكثير من المجتمعات يتعايش فيها المظهرين، واليابان خير مثال لذلك، إذ حافظ على مظاهر الثقافة التقليدية واكتسب كذلك مظاهر الثقافة الحديثة.

4) تعتبر عملية التحديث هي المسؤولة عن نمو العزلة أو ما يمكن تسميتها بالاغتراب. إذ أن كل فرد يتمتع بحرية نسبية في الدخول في علاقات اجتماعية لا تعتمد على القرابة أو المجتمع المحلي ــ مثلما هو الحال في المجتمع البسيط ــ وتصبح كل شخصية أكثر تنوعا. وبالتالي عرضة لمظاهر انحرافية متعددة.

5) في محاولته لتفسير التحديث بتركيزه على زيادة الفوارق يجانب الصواب، وتبقى محاولته مجرد وصف لعملية التحديث وليست تفسيرا لها.

6) يغلب على نسق " دوركايم " النظري الطابع الأكاديمي الخالص، حيث يعتبره البعض مجرد ادعاءات تأملية ينقصها الصدق الأمبريقي ولا تستند إلى أدلة تاريخية.

وبهذا تتزعزع المصداقية النظرية لنموذج " دوركايم " التحديثي.

3) ــ <u>" ماكس فيبر " والنموذج المثالي للمجتمع الحديث</u>:

حاول " فيبر " صياغة إطارا نظريا بديلا للماركسية بدراسة نشأة النظام الرأسمالي، حيث وبصياغته لإطاره حاول التركيز على هدم الفروض الأساسية التي وضعها " ماركس "، حتى لقب من البعض بـ " ماركس البورجوازي "، وفي هذا الصدد يؤكد " غولدنر GOULDNER " بأن دراسة " فيبر " عن الأخلاق البروتستانية هي حركة يمكن إرجاعها إلى ظهور الاقتصاد الرأسمالي، وبوجه عام يعارض فيها

التصور الماركسي للقيم والأفكار ذات التصور الذي يصنفها كعناصر من البناء الفوقي الموجه بقوى البناء التحتي. بمعنى أنها تكون لاحقة للتغير المادي، أما " فيبر " فيرى العكس وذلك حين يوضح مدى التأثير الفعلي للأخلاق البروتستانية على تطور الرأسمالية، وبذلك يقلل من التأكيد الماركسي الكبير على العوامل المادية (السمالوطي، 1992، 150). ولقد عرض "فيبر" إطاره هذا في مؤلفه الشهير "*الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية* *THE PROTESTANT ETHIC AND THE SPIRIT OF CAPITALISM*" الذي ضمنه شواهد كمية وكيفية. وسنتتبع لاحقا في نقاط متتالية تحليلاته التي تبرز خصائص التحديث:

1) اهتم مثله مثل ماركس بنشأة الرأسمالية على أساس أنها أسلوب للتنمية، وذلك بالتركيز على الاتجاهات السيكولوجية التي أدت إلى نمو النظام الرأسمالي.
2) يعتقد أن القيم والاتجاهات السيكولوجية هي أساس التطور الاقتصادي، وليس أسلوب الإنتاج (قوى الإنتاج + علاقات الإنتاج) بالنسبة لماركس.
3) نشأت الرأسمالية نتيجة للتغيرات السيكولوجية والمثالية (القيم والمعتقدات). وأن الرأسمالية الغربية الحديثة تحديدا قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانية، هذه العقيدة التي تطابقت روحها مع روح الرأسمالية.
4) لم يؤكد على أن زيادة التناقضات بين تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هي أساس التطور، كما يعتقد ماركس، وإنما حاول صياغة إطارا تحليليا (النموذج المثالي) ليبرز من خلاله الدور الذي تلعبه القيم والاتجاهات السيكولوجية في نشأة النظام الرأسمالي الحديث.
5) يرى أن هناك علاقة واضحة بين الديانة البروتستانية والبناء الطبقي، وذلك من خلال مقارنته للوضع الطبقي للبروتستانت بالوضع الطبقي للكاثوليك. حيث وباعتماده على الشواهد التاريخية وجد أن أغلب رجال الأعمال وأصحاب

رؤوس الأموال وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التي تتطلب مهارات فنية وتجارية عالية في أوروبا هم من البروتستانت في غالب الأحيان.

6) كما أوضح أن البروتستانت يبدون ميلا خاصا لتنمية اقتصادية رشيده، بالعكس من الكاثوليك الذين لا يشاركون في التجارة أو في إقامة مشروعات اقتصادية.

7) وجد أيضا أن نسبة ذهاب البروتستانت إلى المعاهد والمدارس الصناعية الفنية والتجارية تفوق بكثير نسبة الكاثوليك الذين يقبلون على المعاهد والمدارس العامة للعلوم الإنسانية. وهذه حقيقة تاريخية، فالمناطق التي عرفت نموا رأسماليا مع مطلع القرن السادس عشر (16) هي مناطق تسودها العقيدة البروتستانية، كما هو الحال بالنسبة للدول (هولندا، إنكلترا، أمريكا، فرنسا، ألمانيا)، وحتى ضمن حدود البلد الواحد حيث أن النمو الصناعي الرأسمالي تزداد وتيرته أكثر في الجهات الشمالية أين تنتشر الديانة البروتستانية أكثر، في حين العكس في الجهات الجنوبية أين تنتشر الكاثوليكية.

8) يرى أن السبب في هذه العلاقة يكمن في أن روح العقيدة البروتستانية هي التي أدت إلى نمو الرأسمالية الصناعية الغربية. وذلك لأن هذه العقيدة تحث على التحرر الديني الذي يترتب عنه تحررااقتصادي يدعو إلى التخلص من الأساليب الاقتصادية التقليدية. لهذا فإن روح الرأسمالية الغربية الحديثة قد تشكلت من خلال العقيدة البروتستانية. وهذا معناه أن روح الرأسمالية قد وجدت قبل تشكل الرأسمالية الغربية.

9) لهذا نجده يفرق بين الرأسمالية الغربية الحديثة التي يعتبرها ظاهرة فريدة من نوعها لأنها لم تظهر في أي مكان أو أي زمان، وبين الاقتصاد الرأسمالي والعمليات الرأسمالية التي وجدت في مجتمعات غير أوروبية (الصين، الهند،

بابل، مصر...). ومثل هذه الأساليب الأخيرة (الرأسمالية غير الأوروبية) لم تكن ذات طبيعة رشيدة، وذلك لأنها تستند على المغامرة والتخمين والكسب بالقوة، وكلها مواصفات تتناقض مع روح الرأسمالية الحديثة.

10) إذن، الرأسمالية الغربية الحديثة لم تظهر في أي مكان وهي التي تستند في إقامة مشروعها الاقتصادي الرشيد على المبادئ العلمية التي تتحدد من خلال فضائل وقيم محددة (مستمدة من العقيدة البروتستانية) منها: الاقتصاد في الإنفاق، ضبط النفس، الابتكار والتجديد، سيادة البيروقراطية ... وهذه تعد بمثابة الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية، والتي صاغها في نموذجه المثالي.

11) يعتقد أن هناك تأثيرا متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وذلك من خلال إثباته أن القيم الدينية البروتستانية (التي ذكرت) عجلت في التنمية، إلى جانب وجود أخرى تقليدية وقفت عائقا أمام انتشار الرأسمالية الغربية الحديثة، ومن جهتها الظواهر الدينية تتأثر بالتنمية حيث تقبل بعضها وترفض أخرى.

وفي هذا الخصوص عكف "فيبر" على توضيح العلاقة بين الدين والاقتصاد من منظور بنائي ــ تاريخي، مثله في ذلك مثل ماركس. حيث ويترتب على هذه العلاقة التبادلية بين الدين والاقتصاد ارتباط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانية التي تقدس العمل وتعقلن التنشئة الاجتماعية للفرد وتمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة. والجدير بالملاحظة أن " فيبر " لم يعالج الدين باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات جوانب مختلفة، وإنما أهتم فقط بدراسة " الأخلاقيات البروتستانية " للدين، وأثرها على التنظيم الاقتصادي والحياة الاجتماعية، وذلك من خلال دراسته لست(6) ديانات وهي: الكونفوشية، الهندوكية، البوذية، اليهودية، المسيحية والإسلام. وقد جاء اهتمامه أكثر بدراسة الظروف التي أدت إلى ظهور المجتمع الأوروبي الحديث، من خلال تأكيده على أهمية التوجيه القيمي للبروتستانية في صياغة الروح الرأسمالية.

وكما أوضحنا سابقا فقد توصل إلى أن خصائص الرأسمالية هذه هي نفسها خصائص العقيدة البروتستانية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية. وهذا ما يبرر تأكيده على أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانية. بمعنى أن تلك الأخلاقيات الاقتصادية، والتي تخص الرأسمالية الحديثة، قد وجدت في نطاق الديانة البروتستانية، وذلك قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة. مما يدل على أن روح الرأسمالية قد ظهرت وتشكلت قبل الرأسمالية. فإذا كانت روح الرأسمالية تهتم كثيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية رشيدة، وتمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة، وتقدس العمل، وتعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكيا ... فإن كل هذه الصفات هي بالضبط روح البروتستانية. والشواهد التاريخية التي جمعها " فيبر " تؤكد ذلك، فمثلا كل رجال الأعمال والتجار والمهنيين الناجحين في أوروبا هم في الغالب من البروتستانت (صدق تاريخي). وإذا انتقلنا إلى الدول نلاحظ أن كل الدول التي كانت رائدة اقتصاديا تسودها الديانة البروتستانية، بينما ظلت غيرها (الكاثوليكية مثلا) متخلفة نسبيا.

وبناءا على هذا صاغ " فيبر" نموذجه المثالي للمجتمع الحديث، وتبعا لـ "السيد الحسيني" فإن النموذج المثالي عند " فيبر" هو بناء أو تشييد عقلي تشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر يمكن ملاحظتها في الواقع، فهو إذن يعبر عن مفردات فرضية ملموسة يحددها الباحث بنفسه لكي تكون أساسا تنهض عليه المقارنة ، وبهذا المعنى فإن النموذج لا يمثل مفهوما عاما أو مجردا، ولكنه يصف أسلوبا نموذجيا معياريا يفترض أهدافا معينة وطرائق للاتجاه المعياري . ويوصف النموذج الذي يتشكل على هذا النحو بأنه " مثالي" لأنه يتحقق كفكرة. ويذهب "فيبر" إلى أن النموذج المثالي هو وسيلة من خلالها نستطيع فهم العالم الواقعي، بل انه يستمد أهميته من هذه الوظيفة إذ لا ضرورة له إذا كان العالم يعرض نفسه أمامنا بطريقة

تمكننا من الوصول إلى التعميمات بسهولة، وأكثر من ذلك، فإن النموذج المثالي عند " فيبر" يمثل أداة تحليلية تمكن من السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية (الحسيني، 1982، 42).

خلاصة القول أن فيبر يعتبر التحديث هو اكتساب لتلك الخصائص التي تتميز بها الرأسمالية الغربية الحديثة التي استمدتها من العقيدة البروتستانية، والتي صاغها في نموذجه المثالي، والتخلي عما دونها.

4 ــ الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي للنموذج الفيبري:

لقد حظيت أعمال " فيبر " بالاهتمام الكبير من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد، ولقيت محاولات نقد وتقييم مستفيضة، امتلأت بها صفحات الكتب المتخصصة. وفي محاولتنا هذه للوقوف على مدى الصدق الأمبريقي والكفاءة النظرية لأفكار " فيبر " التحديثية، سنحاول التطرق إلى أبرز النقاط التي لا تكتسي مصداقية تاريخو ــ واقعية (تاريخية واقعية)، بمعنى أن التركيز سيكون فقط على الجوانب التي أغفلها "فيبر " في نسقه النظري ــ التحديثي. ومن بين أهم هذه النقاط ما يلي:

1) تشير الكثير من الشواهد التاريخية أن هناك ديانات لا تختلف كثيرا عن المسيحية وعقيدتها البروتستانية. تعتمد على العلم وتحث على التفاني في العمل كالإسلام أو الكونفوشية.
2) لا ترتبط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانية على اعتبار أن الرأسمالية بأشكالها المختلفة قد نشأت قبل ظهور البروتستانية.
3) هناك في عالمنا المعاصر دولا استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، دون أن تتبنى نزعة دينية معينة.

4) أغفل " فيبر" عوامل كثيرة أخرى لعبت وتلعب دورا كبيرا في تحديد معالم التنمية مثل الاستعمار، الإمبريالية، التجارة والتقدم التكنولوجي.

5) أخطأ فيبر في تصوره للماركسية حين اعتبرها نظرية أحادية التفسير. لأن اعتبار المتغيرات الاقتصادية أساس المجتمع في التفسير الماركسي لا يعني أنها العامل الواحد، وإنما هي بوتقة تنصهر فيها مجموعة من المتغيرات (قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج...)، تكون الأسبقية للاقتصاد.

6) حاول فيبر أن يثبت وجود علاقة بين الانتماء الديني والتقسيم الطبقي، وفي ذلك أهمل مجموعة من المتغيرات والمحددات الأخرى ذات الأهمية في تحديد البناء الطبقي منها: المتغير الاقتصادي، السلطة والتعليم...الخ.

7) أغفل فيبر في دراسته دور الاستعمار في تخلف الكثير من البلاد النامية، وذلك حتى يتسنى له المزيد من النهب للخيرات والثروات للنهوض باقتصادياته.

8) في تقديمه للنموذج الغربي على أنه الأمثل يجب الاقتداء به، كان متحيزا إلى الثقافة الغربية وكأنها الثقافة العالمية. وهذا إجحاف في حق الثقافات الأخرى.

9) أصاب فيبر في تأكيده على طبيعة التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية.

10) تعد دراسة فيبر رائدة في معالجة القيم، حيث ساهمت في إثراء التراث السوسيولوجي في هذا المجال حين أوضحت ماهية العلاقة بين القيم والتنمية.

وخلاصة القول كما يرى "التابعي" " أن معالجة ماكس فيبر لقضية العلاقة بين القيم الدينية والتنمية الاقتصادية ونشأة النظام الرأسمالي، قد انطلقت من النزعة البنائية التاريخية وتضمنت أفكارا وقضايا ارتبطت بالواقع الأوروبي والغربي، ذلك الواقع الذي تحيز له... إن هذا الاتجاه قد أفاد في إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه

القيم الروحية في التنمية، والتأكيد على أن القيم تمثل مطلبا أساسيا من متطلبات التنمية، ينبغي عدم إغفاله" (التابعي، 1993، 107).

ج) الأسس العامة لنظرية التحديث:

لقد أعتمد المهتمون والمختصون بالتنمية وبخاصة نظرية التحديث، في صياغة نظرياتهم على مساهمات علماء الاجتماع الكلاسيكيين التي ميزت بين التقليد والحداثة، وفي مقدمتهم "دوركايم " و" فيبر". وذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة والمحدودة للمجتمع التقليدي (البدائي) إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية والمعقدة للمجتمع الحديث، يعتمد أساسا على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس [ويبستر، 1986، 68].

ومن أهم سمات نظرية التحديث أنها حاولت قياس درجة التحديث، وبالتالي وضع أمم العالم على متصل الحداثة المتدرج، والذي يبدأ بالمجتمعات الأكثر تقليدية (بنغلادش مثلا) وينتهي بالمجتمع الأكثر حداثة وتقدما (الولايات المتحدة الأمريكية). ففي شكلها الأكثر بساطة نلاحظ أن نظرية التحديث تميل إلى وضع كل المجتمعات على متصل متدرج، يمثل كل مجتمع منها نقطة متميزة على طول هذا المتصل ومع مرور الوقت وإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية يصبح المجتمع البدائي يوما ما مجتمعا متحضرا ومتطورا.

فالتحديث يعني استبدال القيم التقليدية (البدائية) بقيم حديثة. ويكاد يتفق الدارسون في هذا المجال على أن المجتمع التقليدي يتميز بسمات أساسية ثلاث وهي:

ا) سيادة التنمية التقليدية.

ب) سيادة نظام القرابة.

ج) سيادة النظرة العاطفية الخرافية القدرية للعالم [ويبستر، 1986، 69ـ 70].

وعلى النقيض من ذلك يتميز المجتمع الحديث بما يلي:

ا) عدم المعاناة من التقليدية حتى إن وجدت.

ب) سيادة الحراك الاجتماعي والجغرافي. وذلك مقابل خفوت روابط القرابة.

ج) سيادة النظرة العقلانية العلمية في كل مجالات العمل والحياة.

وفي هذا السياق يرى " ويلبرت مور " W. MOOREأن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي، والانتقال إلى تلك الأنماط من التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي اللذين يميزان الاقتصاديات المتطورة. ولقد أستند في تصوره هذا إلى فكرة مفادها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل من المجتمعات التقليدية والمتقدمة، ومن ثمة تكون النتيجة المنطقية هي الانتقال من نمط إلى آخر.

كما تأتي محاولة " نايل سملسر " N. SMELSERالتي تركز على فكرة التباين البنائي، لتقدم صياغة لنموذج يصف مثل هذه العملية. حيث يعتقد أن الاقتصاد المتقدم يتميز بدرجة عالية من التباين، في حين يتميز الاقتصاد المتخلف بالبساطة، ولقد دفعه هذا الموقف إلى القول بأن التغير CHANGEيدور حول عملية التمايز DIFFERENCIATION نفسها؛ وتشير هذه الأخيرة إلى تلك العملية التي من خلالها تؤسس الوحدات الأكثر تخصصا واستقلالية، ويتجلى ذلك بوضوح في مختلف مجالات الحياة كالاقتصاد، العائلة، النظام السياسي والمؤسسات الدينية ...الخ.

إلى جانب كل هذا فقد أهتم "سملسر" بالتحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية، والتي يرى أنه يمكن أن يتم تجسيدها في الواقع انطلاقا من:

1) **تحديث التكنولوجيا:** حيث يتم التغيير في التقنيات التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية.

2) **تتجير الزراعة:** حيث يتم الانتقال من إنتاج القوت اليومي إلى الزراعة التجارية، وما يصاحب ذلك من تخصص في الإنتاج الموجه نحو السوق الخارجي، وتطور عملية العمل المؤجر(في الزراعة).

3) **التصنيع:** حيث يتم الانتقال من استخدام القوة البشرية والحيوانية إلى قوة الآلة.

4) **التحضر:** وهي كل تلك التغيرات الإيكولوجية، بمعنى الانتقال من حياة القرية البسيطة إلى زيادة نمو المراكز الحضرية الكبيرة، وتعقد الحياة وما يصاحب ذلك من تخصص وتقسيم للعمل.

أما ليرنر LERNER فيستند على نظرة سيكولوجية ليفسر التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. ويعتقد بوجود مجتمع انتقالي، وهو المجتمع الذي قد تعرض للحداثة عن طريق عملية الانتشار الحضاري من المناطق الأكثر تقدما في العالم. ويرى أن المجتمع الانتقالي هو مجتمع تقمصي EMPATHETIC SOCIETY؛ والتقمص هو القدرة على إعادة التكيف لإشباع الغرور خلال فترة قصيرة، والقدرة على القيام بأدوار جديدة، وامتلاك اتجاه شعبي يشجع المشاركة. وكلما أظهر المجتمع مقدارا من التقمص ــ حسب ليرنر ــ كلما أصبح مشغولا أكثر في عملية التحديث وازداد احتمال تحوله إلى مجتمع حديث [وبستر، 1986، 71].

كما لا تفوتنا الإشارة إلى محاولة " آيزنستات " EISENSTADT في تحليله لتنوع الأنماط المجتمعية من خلال عملية التحديث، حيث أوضح في هذا الصدد أن لكل نمط اجتماعي خصائصه ومميزاته. موضحا ــ نظريا وأمبريقيا ــ أن عملية التحديث قد تنطلق من الجماعات القبلية أو المجتمعات المنغلقة، أو حتى من الأنماط المختلفة لمجتمعات الفلاحين، كما أنها قد تنطلق من المجتمعات المختلفة من حيث درجة ونمط التحضر السابق لانطلاق العملية (التحديث). وكل هذه الأنواع من

المجتمعات ليست أحادية النمط، إنما قد تختلف فيما بينها من حيث مجموعة من المؤشرات يمكن حصرها في التالي:

ا) الموارد المتاحة والضرورية لعملية التحديث.

ب) القدرة على التنظيم.

ج) الرغبة والقدرة على الاندماج في إطار يتميز بالجدية والشمولية.

وهو بهذا ــ في رأينا ــ يكون أقرب إلى الواقعية من سابقيه وآخرين كثيرين، حيث يؤكد قائلا: " إن عملية التحديث قد تنطلق من مجموعات قبلية ومن مجتمعات طائفية، ومن مجتمعات فلاحية مختلفة الأنماط ... فهذه المجموعات قد تختلف كثيرا في مدى امتلاكها للموارد والقدرات الضرورية للتحديث " [ويبستر، 1986، 79].

وعلى الرغم من أن نظرية التحديث في عمومها تتجاهل البعد التاريخي، وأن " آيزنستات" هو من أكثر رواد هذه النظرية حساسية للتاريخ، فإنه أولى بعض العناية في الاهتمام بالأنماط المجتمعية ما قبل الصناعية، كما أنه أعتبر التصنيع في الغرب بمثابة برنامج عمل للتنمية في العالم، وليس شيئا فريدا من نوعه كما يرى البعض (فيبر مثلا). ولكن يبقى تجاهل البعد التاريخي قائما من حيث محاولة تحليل الأشكال ما قبل الصناعية المتميزة، وذلك من أجل معرفة وفهم عمليات التغير الاجتماعي اللاحقة. ويتضح هذا أكثر فيما يذهب إليه " أيزنستات " حين يقول: " إن التحديث من الناحية التأريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر (17) والتاسع عشر (19) " [ويبستر، 1986، 74]. وبهذا فهو لا يقدم أية إشارة إلى تلك الاختلافات الكبيرة بين المجتمعات الموجودة الآن وتلك التي وجدت في السابق.

أما مساهمة " تالكوت بارسونز " T. PARSONS فسوف نقتصر فيها على" متغيرات النمط " PATTERN VARIABLES، والتي يعتبرها بمثابة أداة تحليلية يتم من خلالها توضيح اختلاف الأفعال الملموسة عن هذه المتغيرات، كما يتم من خلالها أيضا مقارنة أنماط مختلفة من الأفعال وأنماط مختلفة من المجتمعات ، وذلك تبعا للشوط الذي قطعه كل منها في سلم التطور. واستنادا لذلك يحاول " بارسونز" تنميط المجتمعات وتفسير النقلة الثقافية للمجتمعات من التخلف إلى التقدم، وذلك تبعا لمتغيراته النمطية الخمسة، حيث أن زيادة القدرة التكيفية للمجتمع تمكنه تدريجيا من التخلص من الخصائص الموجودة بالخانة الأولى، والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على الخصائص المدرجة بالخانة الثانية، كما هو مبين بالجدول أدناه:

خصائص المجتمع المتقدم.	خصائص المجتمع المتخلف.
العمومية.	الخصوصية.
الأداء (الإنجاز).	العزو (النسبة).
التخصيص.	الإنتشار.
المصلحة الجماعية.	المصلحة الذاتية.
الحياد الوجداني.	الوجدا نية.

وكما هو معروف، فإن " بارسونز " قد طور مفهوم المتغيرات النمطية في نظريته البنائية الوظيفية منذ فترة طويلة، وذلك قبل أن يتطرق إلى مفهوم التحديث. والمتغيرات النمطية، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، هي عبارة عن بدائل نمطية للقيمة الموجهة للأدوار المتوقعة للفاعلين في أي نظام اجتماعي. أو هي تلك المؤشرات التي تترجم الخصائص البنائية للنظام الاجتماعي من منظور الدور المتوقع للفرد الفاعل، وبهذه الكيفية تصبح المتغيرات النمطية هي عبارة عن تلك المحددات الفورية للسلوك الاجتماعي. أي وبعبارة أخرى، هي انعكاس الخصائص البنائية للمجتمع (ا) في علاقات الأدوار في المجتمع (ب). وتتمثل متغيرات "بارسونز" النمطية فيما يلي:

1) الخصوصية مقابل العمومية: ويهتم هذا الزوج النمطي بالتعريف الحقيقي لمستلزمات الدور، فإذا كان معنى مستلزمات الدور يتم في شكل قواعد سلوكية قيمية شاملة تتجاوز حدود علاقة الدور الخاصة، فإن ذلك يعني المعنى الشمولي أو العمومي لمستلزمات الدور، وذلك في ضوء المعايير السائدة. أما إذا كان معنى مستلزمات الدور منطلقا من تقييم تقديري لشيء اجتماعي خاص فإن ذلك يعني المعنى الخصوصي للدور. فعلى سبيل المثال نجد أن مستلزمات الدور بالنسبة للعاملين في مجال الاقتصاد في المجتمعات الحديثة تشتق من المبادئ الأخلاقية العامة مثل: الرجل المناسب في المكان المناسب، يجب احترام العقود المبرمة، أو يجب العمل على رفع الربحية إلى أقصى حد ...الخ . مثل هذه المستلزمات هي معاني شمولية أو عمومية. أما في حالات مثل يجب أن أساعده لأنه ينتمي إلى قبيلتي أو جهتي، أو يجب أن أقرضه لأنه قريبي. فمثل هذه وما يشابهها تعبر عن معاني الدور الخصوصية، وذلك لأن الدور موجه أساسا إلى هدف اجتماعي خصوصي، أو موجه لتحقيق أهداف اجتماعية لطبقة ما وليس أكثر.

2) العزو(النسبة أو النوعية) مقابل الأداء: ومن خلال هذه الثنائية النمطية يكـــون التركيز على تقييم مضمون الدور. فعندما يكون الاهتمام منصبا على مضمون الـدور الخاص بتأدية الفرد لدوره يمكن القول أن أساس التقييم هو الإنجـاز. أمـا إذا كـان الاهتمام بصفات الفاعل الاجتماعية والجسمية هو المسيطر، فإن العزو (أو النســبة) عندئذ هو أساس التقييم. فمثلا بالنسبة للحالة الأولى يعتبر العامل المـــهم عنـد أيـة محاولة تقييمية هو مضمون الدور الذي يؤديـــه الفـرد كالتخصصـات، الشـهادات التأهيلية أو التجربة ...الخ. أما بالنسبة للحالة الثانية فإن هوية الشخص هي الأكـــثر أهمية كنسبه العائلي، هل هو ذكر أم أنثى ؟ أو هل هو غني أم فقير ؟...الخ.

3) الانتشار مقابل التخصيص: وتدخل هذه الثنائية ضمن مجال علاقـــة الـدور، حيث أن كل علاقة بين فاعلين هي من الناحية الوظيفية إمـــا أن تكـون محـددة أو منتشرة. فالحالة الأولى يمكن ملاحظتها في العلاقة بين المستخدمين والمســـتخدمين في الصناعة الحديثة. أما العلاقة المنتشرة فتتجلى مثلا من خلال علاقة السيد بخادمه في الحرف اليدوية قديما، حيث أن السيد ليس مستخدما فقط، وإنما هو معلم ومربـــي وحامي خادمه، والعكس بالنسبة للخادم.

4) المصلحة الذاتية مقابل المصلحة الجمعية: وهي الثنائية التي تقوم إمـــا علـى التوجيه الذاتي أو التوجيه الجماعي للدور. فالمصالح الخاصة لأي موظف مثلا تـأتي في درجة أدنى، وذلك عند قيامه بواجباته الوظيفية، وهذا يدل على التوجيه الجمـاعي للدور، في حين أن دور رب العمل (الرأسمالي) يفرض شـرعية متابعـة مصالحـه الخاصة في إطار مضمون الدور وذلك من خلال توجيه ذاتي للدور.

5) الوجدانية مقابل الحياد الوجداني: ويقوم التفريق هنا علـــى أســاس توقعـات الدور، فإما أن يتم اعتبار تحقيق الدور على أنه جزاء عاطفي وإشباع نفســي، أو أن يكون الجزاء لتحقيق الدور محايدا عاطفيا.

وبناءا على هذه المتغيرات النمطية، يحدد " بارسونز " نوعين من المجتمعات. فبالنسبة لتلك المجتمعات الحديثة (المتقدمة) التي تتمتع بدرجة عالية من التخصص الوظيفي، وتطبق المبادئ الاقتصادية الرشيدة للتركيبة التكنو- اقتصادية (التكنولوجية + الاقتصادية)، فإنها تأخذ بتلك الأدوار التي تدخل في إطار: التخصص الوظيفي، الإنجاز الموجه، الشمولية تم المحايدة الوجدانية. أما بالنسبة للمجتمعات البدائية (المتخلفة) والجماعات الريفية التقليدية ذات البناءات المتشابهة نسبيا، فإن الأدوار تدخل في إطار: الانتشار الوظيفي، العزو، الخصوصية ثم المشاركة الوجدانية، وكل ذلك على أساس تحقيق المصلحة الجماعية.

ويمكن توضيح متغيرات النمط أكثر، بالاستشهاد بمثال أقرب إلى الواقع الراهن، وعلى أساسه يمكن التفريق بين خصائص الأفراد في كل من المجتمع الصناعي الحديث والمجتمع التقليدي (المتخلف)، حسبما أورده "السيد الحسيني " في كتابه: " التخلف والتنمية " بقوله: " أفراد المجتمع الأول ــ الحديث ــ هم محايدون وجدانيا أكثر من كونهم وجدانيين، وهم أكثر منهم خصوصيين، حيث يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى أدوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم في ضوء خصائصهم المميزة (مثلا، صديقي القديم، زوجتي، أبني... الخ.)، وهم موجهون نحو مصالحهم الخاصة أكثر مما هم موجهين نحو المصلحة الجمعية. كما وأنهم موجهون نحو الأداء أكثر مما هم موجهين نحو النوعية، إذ تكون الأولوية للإنجاز الشخصي أكثر من الأصل الأسري أو الانتماء الطبقي، وهم ذوو أدوار متخصصة أكثر مما هم ذوي أدوار منتشرة، حيث أن العلاقة تتضمن مدى ضيقا من النشاط أكثر مما تتضمن مدى واسعا، كعلاقة البائع بالزبون في مقابل علاقة الزوج بالزوجة. ويمكن لهذه المتغيرات أن تنطبق على جوهر النظام الرأسمالي مثلما تنطبق على العلاقات الشخصية. فالعلاقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي تتميز بأنها حديثة أكثر من

كونها تقليدية. وقد نكون أكثر دقة عندما نستعين بمتغيرات النمط ، حيث أن العلاقة بين المشترين والبائعين هي علاقة حيادية وجدانيا ، والطرفان يهتمان ببعضهما فقط في ضوء أدوارهما كبائعين ومشترين (عموميين أكثر من كونهم خصوصيين) [الحسيني، 1982، 43].

د) أ هم الاتجاهات الفرعية لنظرية التحديث:

سبقت الإشارة إلى وجود مدرستين بارزتين ومتميزتين في مجال علم اجتماع التنمية، وتتفرع عن هاتين المدرستين اتجاهات نظرية فرعية، تنطلق كل واحدة منها بشكل أو بآخر من إسهامات الرواد ولكن تبقى دائما في إطار المدرستين المتميزتين:

وإذا كانت نظرية التحديث تهتم بمجموعة التغييرات المعقدة التي تشهدها الدول المتخلفة (أو النامية) انطلاقا من أوروبا الغربية أو بعض دولها (كنماذج)، وذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة والمحدودة التي تتصف بها المجتمعات النامية، إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية والمعقدة للمجتمع الحديث ينهض أساسا وبالدرجة الأولى على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس، والتي تعتبر معوقات ثقافية لا تتماشى والمتطلبات المادية للتحديث.

وضمن هذا التصور حاولت اتجاهات فرعية كثيرة أن تقترب ــ في رأيها ــ من تقديم الوصفة الناجعة لعملية التحديث، ومن ثم التنمية (وهنا يجدر التأكيد مرة أخرى إلى أن التحديث هو في جوهره مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة. أما التنمية فهي بالإضافة إلى أنها هي أيضا مسألة علمية، إلا أنها تتعدى ذلك لتمثل قضية علمية وإنسانية شاملة، إنها قضية علم وسياسة معا وبذلك يمكن حصر التنمية في محورين أساسيين، أحدهما علمي يتعلق بالتحديث والآخر فلسفي أو إيديولوجي أو اجتماعي يتعلق بفلسفة أو اجتماعيات التوزيع) [السمالوطي، 1992، 118]. وقد بذلت

محاولات كثيرة لتصنيف هذه الإتجاهات الفرعية، لعل أكثرها منطقية هي محاولة " مانغ ناش "M. NASH وهو الذي شغل لفترة طويلة منصب رئيس تحرير مجلة " التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي "Economic development & Cultural Change"، حيث يرى أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية تدخل ضمن نظرية التحديث (والنظرية الوظيفية)، والتي تهتم بالتغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهي:

ـ ***الاتجاه الأول:*** ويستند إلى فكرة النموذج المثالي والذي يعرف كذلك باسم اتجاه النماذج والمؤشرات، ويتفرع بدوره إلى:

1. متغيرات النمط.
2. التطورية المحدثة، ومنها المراحل التاريخية.

وتبعا لهذا الاتجاه يتم تجريد الخصائص العامة للاقتصاد المتقدم وتقديمها في شكل نموذج مثالي. ثم يقابل بعد ذلك هذا النموذج (المثالي) بالخصائص العامة للاقتصاد المتخلف (كنموذج آخر غير مثالي).

وبناءا على هذا الاتجاه فإن التنمية (التحديث) تمثل تحولا من نموذج إلى آخر. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه يمكن أن نذكر : " سيمور ليبست S . LIPSET "، " بيرت هوسليتز " B. HOSELITZ، " غالتونغ " GALTUNG، " بارسونز " PARSONS و " ماريون ليفي " M . LEVY وغيرهم.

ولقد لخص " تشارلز كيندلبيرغر " C. KINDLEBERGER بدقة فائقة وتحديد كبير، عناصر هذا الاتجاه كما يستخدمه علماء الاقتصاد وخبراء البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة بقوله: "يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التقدم، بحيث تبقى لنا بعد ذلك السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات " [الجوهري وآخرون، 1982، 353]. والملاحظ أن هذه العملية تقوم على نفس مبدأ الاختزال في الرياضيات.

يقدم هذا الاتجاه مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية تميز كل نمط من المجتمعات (نمطان أساسيان) كالتالي:

ا) تحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية واعتبارها نماذج مثالية.

ب) تحديد السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية (المتخلفة).

ج) تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تبعا لنموذجين ، يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية (نموذج للتقدم وآخر للتخلف).

د) صياغة نموذج (مثالي) يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وإذا كان هذا الاتجاه يعرف باسم اتجاه النماذج والمؤشرات، أو اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات، فذلك لأنه يهتم باختزال تنمية الدول النامية (المتخلفة) والتعبير عنها في مجرد مؤشرات كمية، كمتوسط الدخل الفردي، درجة التعليم، التحضر، نسبة الأطباء ومستوى توزيع الصحف...الخ. والتي هي ذات أنواع مختلفة، وبمقتضاها تتحول الدولة من حالة التخلف إلى الحالة المعاكسة والتي تعني التقدم، وذلك بالتركيز فقط على تلك المجالات المتأخرة عن نظيراتها.

ويمكن التمييز داخل هذا الاتجاه بين اتجاهين فرعيين وهما:

1) **اتجاه متغيرات النمط.**

2) **الاتجاه التطوري المحدث** (المراحل التاريخية).

- **<u>اتجاه متغيرات النمط</u>:** وأهم من يمثله هو " بيرت هوسليتز" حيث استعان هذا الأخير بمتغيرات النمط التي قدمها" بارسونز" ــ والتي أشرنا إليها سابقا ــ معتبرا أن الدول المتقدمة تشهد متغيرات النمط التالية: العمومية، الأداء

والتخصص. أما متغيرات النمط الخاصة بالدول النامية (المتخلفة) فتتمثل في: الخصوصية، النوعية والانتشار على التوالي. وما على الدول المتخلفة إذا أرادت أن تتقدم إلا أن تتخلى عن تلك المتغيرات السائدة بها، وتأخذ بمتغيرات النمط التي تسود الدول المتقدمة.

- **<u>الاتجاه التطوري المحدث</u>**: وينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية (المتخلفة) على الخصوص. وأهم من يمثل هذا الاتجاه الفرعي " بارسونز " في محاولته عن العملية التطورية ومكوناتها، إلى جانب " والت روستو ROSTOW . W" ومحاولته عن مراحل النمو والتي تعرف بالمراحل التاريخية.

لقد أعاد " بارسونز " إحياء التطورية في منتصف الستينيات، وذلك أمام موجة النقد التي وجهت للوظيفية عموما، وتصعيدا للجدل مع الماركسية، ويهدف إبراز المجتمع الأمريكي على أنه قمة ما يصبو إليه أي مجتمع من تطور. وتتركز فكرة التطور عند " بارسونز" على ما أسماه بالعموميات التطورية أو التجديدات الكبرى، وذلك بناءا على مكونات أساسية للتطور والتي يحصرها في التالي: التباين، التكامل والتعميم. إذ أنه وبناءا على بعض العموميات التطورية يمكن تجاوز نطاق المجتمعات البدائية أو القبلية ليتسنى قيام المجتمع الحديث. ويستمر التطور أيضا من خلال عموميات تطورية أخرى. وهو بذلك يحاول أن يبرهن باستعانته بالقوانين التطورية على تفوق النسق الأمريكي ــ الغربي على ماعداه (الروسي أو الصيني أو...).

وهو يرى على سبيل المثال أن عموميتان تطوريتان كانتا سببا في انهيار المرحلة البدائية من التطور وهما: ظهور نسق الشرعية الثقافية الذي يؤدي وظائف مجتمعية أساسية ومتباينة. وتطور نسق التدرج الاجتماعي. وهذا إلى جانب أربع

عموميات تطورية أخرى كانت سببا في ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النقود والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديمقراطية. وذلك تبعا للمحددات الأساسية للتطور والتي أطلق عليها إسم " دائرة التطور " وهي: التباين، التكامل والتعميم. وهي التي تزيد وتدعم القدرة التكيفية للنسق، إذ أنه وبعد عملية التباين يأتي دور التكامل ليزيد من درجة تكيف الوحدات المتباينة، ثم تلي ذلك مرحلة التعميم التي تؤدي إلى ظهور بناء قيمي جديد يتماشى والمرحلة الجديدة التي تمخضت عن عملية التباين. ووفقا لهذا يميز " بارسونز " بين ثلاثة مستويات للتطور وهي: المستوى البدائي، أين تتحكم التوجيهات الدينية في الوجود الاجتماعي وتركيز العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي على أساس قرابي. أما المستوى الثاني، فهو المستوى الوسيط، ويتميز بظهور القراءة والكتابة. في حين يمثل المستوى الثالث بوادر ظهور الحضارة التي قام عليها المجتمع الغربي الحديث.

والملاحظ أن عمليات التباين والتكامل والتعميم تتم دائما في مضامين ثقافية وقيمية، وهذا استمرارا لتأكيد أهمية القيم والمعايير لدى " بارسونز" [زايد،1981، 137— 139].

أما محاولة " روستو" والتي تعرف باسم **اتجاه المراحل التاريخية**، فتمثل بديلا للنظرية الماركسية من حيث كونها تدعم البديل الرأسمالي، وتصنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية، وتؤكد في نفس الوقت على أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الاستهلاك الواسع (يلاحظ لحد الأن مصداقية هذا الطرح). ولقد حاول "روستو" في تحليله للتطور الاستعانة بالخبرات التاريخية للبلدان المتقدمة. وقد جاء ذلك متضمنا في كتابه: مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي Stage of Economic Growth : A non Communist Manifesto. حيث يعتبر

أن كافة المجتمعات في أحجامها الاقتصادية تقع ضمن إحـــدى المراحـــل الخمـــس التالية:

1. المجتمع التقليدي.
2. مرحلة التمهيد للانطلاق.
3. مرحلة الانطلاق.
4. مرحلة السير نحو النضج.
5. مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي المستوى.

والملفت للانتباه أن هذه المراحل الخمس مشتقة من تحليله للثـــورة الصناعيـــة البريطانية. وهو يرى أن مرحلة الانطلاق هي بمثابـــة الحـــد الفـــاصل فـــي حيـــاة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي. وخاصـــة مـــع بداية استغلال رأس المال بمعدل كاف [ويبستر، 1986، 72].

والملاحظ أن " روستو " قد نادى بمراحل النمو الاقتصادي الخمس في مقـــابل المراحل التاريخية الخمس لتطور المجتمعات الإنسانية عنـــد " ماركس".

ومهما تكن الاختلافات بين"بارسونز" و"روستو" فإنهما كانا يسعيان إلى تحديـــد مراحل محددة لتطور المجتمعات البشرية. فإذا كان "بارسونز" يعتمد في التمييز بيـــن مراحله الثلاث، على التطورات الحاسمة التي تطرأ على عنـــاصر النســـق القيمـــي، وعلى مكونات العمومية التطورية EVOLUTIONARY UNIVERSALS، مـــن خـــلال دائرة التطور (التباين، التكامل والتعميم). فإن " روستو " قد حـــدد خصـــائص كـــل مرحلة.

ومن بين أهم الانتقادات التي توجه لهذا الأخير(روستو) ولا تقبل الانتظـــار، أن مراحل النمو الخمس عنده أغفلت تاريخ الدول المتخلفة وحاضرها (حساسية نظريـــة التحديث للبعد التاريخي عموما)، فهي تؤكد صراحة على أن حالـــة التخلـــف تمثـــل

المرحلة الأولى لما يطلق عليه المجتمعات التقليدية، بمعنى أنه لا توجد مرحلة سابقة لمرحلة التخلف. ولكن الواقع يؤكد على أن الدول المتخلفة لها تاريخها العريق والقديم ، حتى أنه يفوق في ذلك (عراقته وقدمه) تاريخ الدول المتقدمة الآن.

ـ ***الاتجاه الثاني:*** وهو الذي يقوم على فكرة الانتشار الثقافي أو التثقيف بوصفها طريقا وأسلوبا للتنمية. إذ أنه واستنادا لهذا الاتجاه يتولى الغرب نشر ونقل المعرفة والمهارات والتنظيمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والقيم إلى الدول المتخلفة، وذلك حتى يتسنى لهذه الأخيرة النهوض بمجتمعاتها وثقافاتها، لتلحق بالدول المتقدمة.

بمعنى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة. بمعنى آخر أن هذه الأخيرة ستشهد عملية تثقيف إذا أرادت تحقيق التنمية. ومن بين أهم ممثلي هذا الاتجاه نذكر على سبيل المثال:"ويلبرت مور" W. MOORE، "فلدمان "FELDMAN"و"دانيال ليرنر D. "LERNER، وغيرهم.

إن هذا الاتجاه يحاول أن يوحي لمجتمعات العالم المتخلف (أو كما يسميه" عبد الباسط عبد المعطي" **العالم المخلف**" وذلك تأكيدا على دور الرأسمالية في إحداث تخلف هذه البلدان النامية، ولكن دون إغفال العوامل البنائية الداخلية)، بأن التنمية يمكن أن تنتقل مقوماتها المادية والثقافية إليه من الخارج إلى الداخل ومن القطاعات الحديثة إلى تلك التقليدية، وكذلك من المدن الكبرى إلى نظيراتها الصغرى ثم إلى القرى فالمداشر، وهلم جرا.

وعليه يتصور هذا الاتجاه أن التخلف ما هو إلا حالة تأخر زمني، لا غير؛ فحالة الدول النامية (المخلفة) الآن هي تقريبا نفس حالة الدول الأوروبية قبل الثورة الصناعية، مثله في ذلك مثل الاتجاه الذي سبقه. واستنادا لهذا الطرح فإن على الدول

(النامية) تبعا لهذا الاتجاه الانتشاري أن تنتظر في مكانها وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليها من الدول المتقدمة. وطبعا في مقابل ذلك تتخلى عن كل مقوماتها الثقافية وهويتها الخاصة.

ويدخل ضمن هذا الاتجاه ذلك الاتجاه الفرعي الذي يعرف باسم: اتجاه المتصلات الثقافية CULTURAL CONTINUMS. والذي يمثله بالأساس كل من"روبين ويليامز" R. WILIAMS، "روجرز ROGERS" و"لارسون LARSON" وغيرهم.

وما ينبغي لفت الانتباه إليه أن اتجاه المتصلات الثقافية لا يعتمد في تحليلاته على فكرة الثنائية التصورية (النموذجية)، وذلك كما تفعل أغلب الاتجاهات التحديثية الأخرى، وإنما يقوم على أساس الاستمرار والتحول المتواصل. فالمجتمعات تمثل متصلات تتدرج من الصغيرة المنعزلة ذات الأعداد السكانية المحدودة، والتي تسودها العلاقات الأولية الكثيفة والمتداخلة، حتى تصل في النهاية إلى المجتمع العالمي.

وفي هذا السياق حاول بعض خبراء اليونسكو في دراساتهم وأبحاثهم تكميم مراحل المتصلات الثقافية للمجتمعات الريفية في بعض البلدان، لكن محاولاتهم جاءت في غالبيتها موجهة ومحدودة النطاق. وهناك محاولات أخرى لبناء متصلات التخلف والتقدم، وذلك بالاعتماد على المتصلات الثقافية الريفية الحضرية، على أساس أن الدول المتخلفة تعكس سوسيولوجيا وثقافيا خصائص المجتمعات الريفية في أغلب جوانبها الحياتية، بينما تعكس المجتمعات المتقدمة خصائص المجتمع الحضري.

ـ ***الاتجاه الثالث:*** وهو الذي يهتم بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية أو السلوكية للأفراد، وذلك من خلال صياغة عدد من الفروض الضيقة النطاق، من أهمها: أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى

الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية. وهذا ما يؤكده "ماكليلاند McCLELLAND" حين يقول:" إن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية ـ عموما ـ هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ويضيف قائلا في موضع آخر "إن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، وأن الجوانب المادية لم ـ ولن ـ تلعب مثل هذا الدور" [الحسيني،1982، 73].

وبذلك نجد أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. وذلك انطلاقا من أفكار "ماكس فيبر" في مؤلفه الشهير "الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية& THE PROTESTANT ETHIC THE SPIRIT OF CAPITALISM "، وكذلك أفكار "شومبيتر SCUMPETER" التي تضمنها كتابه: "نظرية التنمية الاقتصادية THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT" حيث ونتيجة لذلك ظهر سيل من المقالات والبحوث تبرز الدور الفعال الذي تلعبه القيم والدين في عملية التنمية الاقتصادية.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه نذكر مثلا: " ماكليلاند"، "هيغنHAGEN" و"جون كونكل J. KUNKEL" وآخرون.

فعلى سبيل المثال نجد "هيغن" يذهب إلى الاعتقاد بأن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية تتميز في كونها عبارة عن شخصية غير خلاقة ويغلب عليها الطابع التسلطي، وأن اتصافها بهاتين الخاصيتين هو بسبب سيادة خصائص المجتمع التقليدي الذي تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعي المستند إلى المكانات المكتسبة.

في حين يرى "ماكليلاند" أن الأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز(حيث أن الإنجاز هو الدافع والمحفز على صنع أو أداء الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية) تتطور وتنمو بشكل أسرع، ولهذا

يمكن القول أن رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز هو مطلب أساسي لتحقيق التنمية. وفي نفس هذا السياق نجده (أي ماكليلاند) يصف سكان الدول النامية (المخلفة) بالكسل، وهذه الصفة الأخيرة كما لا يخفى على أحد بعيدة كل البعد عن خاصية الإنجاز[الحسيني، 1982، 74].

هـ) ـ الكفاءة النظرية والصدق الأمبريقي لنظرية التحديث:

تستند نظرية التحديث إلى فكرة وجود بداية للمجتمعات الإنسانية وهدفا محددا لها، وتحصر مهمة العلم ـ وبخاصة علم الاجتماع باعتباره علما مميزا له خصوصياته النوعية) في الكشف عن القوانين الطبيعية التي تحكم السير في هذا الطريق، والذي يتمثل أساسا في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

والملاحظ أن هذه النظرية تحمل طروحات أغلب المنظمات الدولية، مثل خبراء الأمم المتحدة، ومستشاري الوكالات الدولية المختلفة، والتي تدور في فلك النظام الرأسمالي والعمل على عولمته تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تعمل مثل هذه الجهات على سيادة النموذج الغربي.

وكما سبقت الإشارة في المبحث الأول، فإن المجتمع التقليدي يعبر عنه بنعوت كثيرة، وهي كلها نعوت قيمية أطلقت عليها من أطراف ساهمت في تخلفها، ولهذا فإننا نفضل تسميتها ـ كما أسلفنا ـ بالدول المخلفة. أما التعبير الملموس للمجتمع الحديث، فهو المجتمع الرأسمالي البرجوازي (الصناعي) والذي تمثله دول أوروبا الغربية، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.

إن هذا المجتمع الصناعي الغربي، أصبح نموذجا مثاليا يتميز بخصائص محددة (فيبر، بارسونز، هوسلتز)، وهدفا تسعى كل الدول المخلفة جاهدة الوصول إليه، وذلك بالعمل على تقليل الفجوة التي تفصلها عنه ثم اللحاق به. وبهذا تحصر

التنمية في آخر الأمر، عند منظري التحديث على معنى اللحاق أو الاستدراك (Le développement de Rattrapage)، وذلك بتقمص تلك العناصر والصفات التي يتميز بها المجتمع المتقدم، والتي تفتقر إليها الدول المخلفة، والتخلص من السمات التقليدية.

ولقد صيغت في سبيل ذلك اتجاهات نظرية عديدة تدخل ضمن نظرية التحديث، هذه الأخيرة التي تستمد أبعادها الفكرية والإيديولوجية من النظرية السوسيولوجية الوظيفية، والتي ترى بأن تقليد أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الغربية هو التحديث بذاته. وبالمقابل فإن كل ما عدا ذلك ــ ماهو ليس غربيا ــ هو تقليدي بدائي وعتيق يجب الابتعاد عنه والتخلي عنه.

والجدير بالملاحظة أن التحديث MODERNIZATIONفي الغرب لا يعني الاقتصاد بالمعنى الضيق، وإنما يشمل بالدرجة الأولى القيم والمعايير المناسبة من عقليات وثقافة وسياسة، والتي هي المحصلة النهائية وبناءا عليها يتم تقبل المظاهر المادية المترتبة عنها، بمعنى أن التحديث يشير إلى اللحاق أو الاستدراك من خلال مدى انتشار وتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي الغربي بالمعنى الواسع.

إن مثل هذا التنظير تنقصه الكفاءة النظرية، ويفتقد الصدق الأمبريقي للاعتبارات التالية:

1. تثبت الشواهد التاريخية والأمبريقية بما لا يدع مجالا للشك، أن نمط الإنتاج الرأسمالي ــ ذلك النموذج المثالي ــ كان وما يزال سببا خارجيا وداخليا في تكوين التخلف وتكريسه (مثلا الاستعمار بكل أشكاله: العسكري، السياسي، الاقتصادي، القديم والحديث)، وإذا كان هذا النموذج هو كذلك، فمن غير المنطقي أن يمثل في نفس الوقت السبب ونقيضه، بمعنى أن يكون هو سبب التخلف وكذلك سبب التقدم.

2. إن نظرية التحديث باتجاهاتها المختلفة تقوم على تفتيت أبعاد التنمية وعملياتها، والتمييز بين تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية...الخ. وهي بذلك تساعد

على إقصاء الخاصية السوسيولوجية التي تربط العلوم الاجتماعيـــة، فـافتقدت فـي تحليلاتها من جراء ذلك فهم أعمق لوضعية المجتمعات المخلفة، كما أســاءت فـهم التخلف كمسألة شاملة وديناميةلا ينبغي أن تواجه بمداخل تنموية جزئية تساعد علـى تفتيت واقع التخلف وكذلك واقع التنمية.

3. إن تاريخ المجتمعات المسماة متخلفة، ومنذ أن أطلقت عليها صفة التخلـف، لا يمثل سوى محاولات لتطبيق تجارب تستمد أساسها النظري من نفس تلـك المفـاهيم التي مازالت تطرح بنفس المضمون، ولكن دون أدنى نتيجة إيجابية للخـــروج مـــن حلقة التخلف. فالمساعدات والقروض ليست حيادية، وأية تحســـينات تطـرأ علـى المجتمعات المخلفة تبقى هلامية، موقفية وآنية، لينت من بعض أعـــراض التخلـف ومظاهره، مع الإبقاء على جوهر البنى الاجتماعية الداخلية المهيأة، والعلاقـــة مـع النظام الرأسمالي العالمي لتكريس السيطرة على الدول المخلفة، ونـــهب أو تشـتيت فائضها الاجتماعي في مسائل هامشية مصلحيا واجتماعيا.

4. من جهة أخرى يتضح النقص في كفاءة نظرية التحديث من حيث تحليلاتـــها التي تتجاهل ــ عن وعي أو دون وعي ــ الخصائص التاريخية للدول المخلفة فـــي علاقتها بتلك الواردة والدخيلة عليها (النماذج المثالية)، حيث تم زرع أسلوب إنتـــاج مخالف من الخارج عن طريق السيطرة، دون حدوث تفكك مسبق للعلاقات الزراعية السابقة، إلى جانب خلق تحالفات مصلحة ــ طبقية على أساس دولـــي ــ خـارجي، وليس على أسس داخلية أو حتى إقليمية، بحيث أصبحت مثل هذه التحالفات هي التـي تحدد وتسيطر على اتجاهات ووتيرة التنمية (المؤسسات المتعدية الجنسية، منظمـات التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، النوادي المالية كنادي باريس ...الخ)، وأصبـح بذلك عدم القدرة على إخضاع العلاقات الخارجيـــة لمنطـق التنميـــة الداخليـــة ذات الخصوصيات، وإنما العكس هو الذي صار سائدا (شروط المســـاعدات والقـــروض

وفوائدها غير المحتملة). ولهذا لم يبق مجال للاختيار أمام هذه التحليلات ـ نظرا للاختلافات النوعية والحادة بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقديم والحديث ـ سوى استعمال معايير قياس وصياغة نماذج تجريدية يغلب عليها الطابع الرياضي، دون أي تحليل حقيقي للعلاقات الاجتماعية.

5. إن نظريات التحديث باعتمادها على مؤشرات كمية جزئية مثل: متوسط الدخل، نسبة الأمية، أحوال السكن، نصيب الصناعة في الدخل، نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان...الخ. تكون قد أغفلت أبعادا مهمة وأساسية كمؤشرات علاقات الإنتاج، تكافؤ الفرص، التوزيع، المشاركة والعمل...الخ. ولهذا فإن التنمية لا تعني مجرد عمل اقتصادي، أو نمو اقتصادي فقط، وإنما تتعدى إلى أبعد من ذلك.

6. تفتقد نظرية التحديث صدقها الأمبريقي حينما تستند إلى القول بأن الحضارة الغربية الرأسمالية هي الوحيدة حاملة القيم الإنسانية الإيجابية، وهي بذلك تصطبغ بنزعة عرقية مركزية، غربية، تسقط أعراف وتقاليد وقيم المجتمعات الصناعية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، على مجتمعات أخرى مختلفة عنها نوعيا على المستويين الحضاري والاجتماعي، كما أنها تتغافل في نفس الوقت عن تفسخ القيم الغربية نفسها، وتقدمها في صورة نموذج مثالي، نظري وتجريدي يمكن أن يعاد تكوينه في مناخات مغايرة.

7. تقوم نظرية التحديث على زيف واقعي، وذلك حينما تعتبر أن التحديث هو قمة الإنجاز للتطور الإنساني، وأن الدول المخلفة هي محظوظة لأنها أعطيت فرصة اللحاق وبسرعة كبيرة، دون الذهاب عبر المسارات التاريخية المقلقة والطويلة للتنمية، مثلما حدث بالغرب. إذ أنه وبسبب الانتشار الثقافي للعمليات الاقتصادية والتكنولوجية الغربية، وكذلك بسبب تناغم البناءات الاجتماعية، فإن الدول المخلفة في نهاية المطاف، وعلى نحو لا مفر منه ستصل إلى المرحلة التي تتخذ فيها نفس

خصائص الدول المتقدمة. ولكنها (أي النظرية) تناست متى سيتم ذلك؟ وهل أن الدولة المتقدمة ستبقى تنتظر أو تقف تتراوح مكانها، إلى أن تلحق بها تلك السائرة في طريق النمو، ثم بعدها تنطلق الإثنتان معا!

8. إن هذه النظريات تجاهلت الحقيقة التاريخية التي تؤكد على أن التنمية التي شهدتها الدول الصناعية الغربية لم تكن لتتحقق دون استنزاف حقيقي لموارد الدول المخلفة، ومثل هذه الظروف غير واردة بالنسبة لمثل هذه الدول الأخيرة الآن.

9. بالنظرة المدققة والفاحصة لأعمال منظري التحديث باتجاهاتها الثلاثة: النموذج المثالي، الانتشاري والسلوكي أو السيكولوجي، توضح أنها لا تستطيع أن تسهم في تحقيق التنمية بقدر ما تساهم في تكريس التخلف. وهذه حقيقة تؤيدها الشواهد التاريخية والأمبريقية الواقعية.

وإذا كنا لم نتتبع أعمال ممثلي الاتجاهات الثلاثة الأساسية لنظرية التحديث كل على حدة، تجنبا للإطالة والتكرار، فإن ما تطرقنا إليه بصورة إجمالية قد كشف بما فيه الكفاية عن ضعف الكفاءة النظرية، والزيف الأمبريقي لنظرية التحديث. ويتمثل العيب الأساسي لهذه النظرية ــ إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه ــ في كونها أهملت السياق الدولي الذي تتموضع في إطاره الدول المخلفة، مثل هذا السياق الذي يكشف عن حقيقة البعد التنافسي المتفاوت الحدة بين الدول، والذي تلعب الإمكانيات المتوفرة لدى كل منها دورا حاسما في تحديد أبعاده وغاياته، وذلك دون إهمال للخصوصية التاريخو ــ ثقافية لكل بلد على حدة.

إن على نظريات التنمية الأخرى، إذا أرادت أن تتجنب مزالق نظرية التحديث بكل اتجاهاتها، وأن تقيم نظرية تتلاءم مع واقع الدول المخلفة وتاريخها، أن تستند إلى الواقع التاريخي والمعاصر لظاهرتي التخلف والتنمية، وذلك حتى يتسنى لها فهم حاضر وماضي كل من الدول المتقدمة والمخلفة، ثم الكشف عن العناصر البنائية

للتنمية. وهذا ما تحاول نظرية التبعية والتخلف، التي تستند إلى المنظور الماركسي تداركه، فإلى أي مدى استطاعت ذلك ؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه لاحقا.